يتمثّل بنهوض مدن كأبو ظبي، الدوحة، دبيّ والمنامة، إلى مرتبة المدن العالميّة، حيث تشهد هذه المدن على نحو متواصل تطوّرات عمرانيّة وعمليات نموّ غير مسبوقة. وفي منطق يتناقض تمامًا مع أفكار كاستيل، وسم أرجون أبادوراي المدن العالميّة كمواقع للتدفّقات، وحدّد خمسة أنواع من المواقع: مواقع بشريّة (إثنو سكايبس)، مواقع وسائط (ميديا سكايبس)، مواقع ماليّة (فاينانس سكايبس)، مواقع تكنولوجيّة (تكنو ساكايبس) ومواقع أفكار (أيدياسكايبس).

وعند تطبيق هذه المفاهيم الاصطلاحيّة، فإنّ المدن المركزيّة الناشئة في شبه الجزيرة العربيّة يمكن اعتبارها مواقع بشريّة (إثنو سكايبس) كونها بيئات خلقتها الحاجة إلى القوى العاملة وتفاعلات الثقافات المتنوّعة. إذ أنّها مواقع تزورها وتحيا وتعمل فيها أعداد كبيرة من العمّال وأصحاب الاختصاصات الأجانب. وتمثّل أبراج شاهقة، كبرج خليفة في دبي وبرج الدوحة في قطر، نماذج مباشرة لهذه المواقع. كما تمثّل المكتبات العامّة والمتاحف مظاهر تبادلات ثقافيّة، كما هو الحال في مكتبة الملك فهد الوطنيّة في الرياض، ومتحف الفن الإسلامي في الدوحة، والمتاحف الشهيرة المقترح إقامتها في جزيرة السعديات في أبو ظبي.

كما يمكن اعتبار مدن شبه الجزيرة العربيّة مواقع وسائط (ميديا سكايبس)، إذ أنّها فضاءات ولدت إثر توسّع دور الإعلام نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات. ويمثّل تطوّر المدن الإعلاميّة ومحطّات الأخبار التلفزيونيّة المثيرة للجدل، كتلفزيوني «الجزيرة» في الدوحة و«العربيّة» في دبيّ، دليلاً واضحاً على الدور المهم للإعلام في الشرق الأوسط اليوم. إلى هذا، تُعدّ بعض المدن في شبه الجزيرة العربيّة، مثل دبيّ والمنامة، مواقع ماليّة (فاينانس سكايبس)، إذ أنّها تكوّنت بفعل تدفّقات مالية وقيام الشركات العابرة للحدود وتبادلات الأسهم. ويمكن أيضًا اعتبار هذه المدن الناهضة مواقع تكنولوجيّة (تكنو سكايبس) ومواقع أفكار (أيديا سكايبس)، متحدّية ومستحثّة البيئات التي تعكس نفوذ تكنولوجيا الاتّصالات وما ينتج عنها من انتشار للأفكار. وما يُصنع في منطقة التجارة الحرّة في دبيّ، وفي مدينة «مصدر» في أبو ظبي، وفي المدينة التعليمية وواحة العلوم والتكنولوجيا في الدوحة، وفي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا – «كاوست»، شمالي جدّة، وفي الجامعة الألمانيّة للتكنولوجيا «جي يو تك»، في عُمان، يُعدّ نماذج واضحة في هذا السياق.

كلّ واحدة من هذه المدن هي لاعب أساسي في إطلاق الممارسات الاجتماعيّة والاختصاصيّة وما ينتج عنها من بيئات مكانيّة تضمّها. وهي تبرز الدور الذي تلعبه التدفّقات الماليّة العالميّة في تشكيل عمليات التطوير المعاصرة. ويُشار عمومًا إلى مدن كأبو ظبي، الدوحة، دبي والمنامة، على أنّها مدن عالميّة كونها تشهد تدفّقات عالمية أكبر ممّا تشهده مدن مثل جدّة، الكويت، مسقط والرياض. إلى ذلك اكتسبت بعض المدن أهميّة جغرافيّة – استراتيجيّة. فمن خلال التبدّل في موازين القوى الاقتصاديّة العالميّة، فقد تطوّرت بعض المدن إلى مراكز رئيسة تصلّ ما بين اقتصاديّات أوروبا الغربيّة القديمة والاقتصاديّات الناهضة في آسيا. وفي سياق التنافس الإقليمي والدولي بين المدن، تظهر تحدّيات جديدة وتلقي بظلالها على مسرح الأحداث الإقليمي والعالمي. ويستمرّ النظر إلى مظاهر العمارة والتمدين في شبه الجزيرة العربيّة كعوامل تحفيز جوهريّة للمدن كي تحافظ على مواقعها في سياق تبدّل التدفّقات العالميّة واقتصاديّات المعرفة، التي تُعدّ من أبرز القوى المؤثّرة في التطوير والتنمية العمرانية. وهذا يتضمّن قطاع الخدمات الدوليّة وصناعة التقنيّات المتطوّرة والتبادلات الثقافيّة المتمثّلة بالجامعات الدولية ومعاهد التعليم العالي. وفيما أعدّت دبي مسرحها كنموذج لمدينة عالميّة، ساهمت رؤيتها وممارساتها المثابرة في حثّ مدن أخرى في المنطقة على السير قدمًا. فهذه المدن تتأثّر وتؤثّر، وهي تبرز الآن، في خضم السباق والتنافس المدينيّ والمعماري، بأن تكون أوّل من يطوّر ويبني مدن مستقبليّة، وينفّذ مشاريع عمرانية وتحديثية كبرى.

وأدّى قيام اقتصاد ما بعد النفط في شبه الجزيرة العربيّة إلى طريقة جديدة لفهم المدن كأصول مستقبليّة يمكنها استدامة الازدهار الاقتصادي في المنطقة وتوسيعه. والنتيجة الرئيسة لهذا الأمر تتمثّل في محاولة فتح الأسواق والانخراط في السوق العالمي. وفيما مثّلت دبي مكانًا نموذجيًّا لمركز يلعب هذا الدور الجديد، نظرًا لتقديمها الخلّاق لسبلٍ جديدة في خلق نموّ عمراني واسع وصونه، مُحصّلة في ذلك انتباهاً عالمياً، قامت مدن أخرى، كالدوحة وأبو ظبي والمنامة، باتّباع سبيلها. إذ بدأت هذه المدن، في الآونة الأخيرة، اعتماد سياسات تبنّي مشاريع واستراتيجيّات مُطابقة. ويمكن اعتبار شبه الجزيرة العربيّة راهنًا كواحد من أكبر مواقع البناء في العالم، وقادت نتيجة التحوّلات في البيئة المبنيّة إلى نمط مدينة جديد، أكثر ديناميكيّة وطواعيّة وظيفيّة، يتمثّل بمركز الخدمات الصاعد. وفي السنوات الأخيرة أدّى تنامي التنافس الاقتصادي والثقافي بين الدول إلى تسريع مظاهر التطوير المدينيّ الجديد وتوسيعها. وغدت استراتيجيّة التطوير العمراني التي شرعت بها دبيّ خلال التسعينات، نموذجًا يُحتذى من قبل الحكّام الجدد في أبو ظبي وقطر، لتحديث العمران وتحويل مدنهم إلى مراكز دوليّة للخدمات. ويمكن أيضًا اعتبار البحرين من الروّاد في اعتماد استراتيجيّات اقتصاديّة متنوعة، بعد أن حثّها على ذلك تراجع إنتاجها وتكريرها للنفط في السبعينات، بفعل محدوديّة احتياطها. وممثّل الطريق الذي يصل البحرين بالسعوديّة، المُنشأ في الثمانينات، كما المزيد من السياسات والاستراتيجيّات الليبراليّة في الاستثمار وفي القطاع المالي، عوامل رئيسة في التطوّرات الاقتصاديّة المتسارعة بقطاع الخدمات البحرينيّ. وفي حالة دبيّ، كان اعتماد القوانين التي تسمح بالتملك في أواخر القرن المنصرم المحفّز الحقيقي لأسس النمو في السنوات الأخيرة.

وكما تمثّل اليوم دبيّ، أبو ظبي، الدوحة والمنامة، المراكز الرئيسة للعمران المعاصر في ما بعد حقبة النفط، تشهد مدن أخرى في الإمارات العربيّة المتّحدة، عُمان، الكويت والمملكة العربيّة السعوديّة، تحوّلات عمرانية متسارعة. وقد أدّى النمو السريع في دبيّ ، على سبيل المثال، إلى ظهور مشاريع المجمّعات السكنيّة في الإمارات الشماليّة الأصغر والأقل ازدهارًا في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، نظرًا لتدني أسعار الأرض وتكاليف الخدمات هناك. إلى ذلك، أدّى أيضًا نجاح التسويق الذي قامت به دبيّ كوجهة دوليّة للسيّاح وكمركز للسياحة، إلى زيادة السياحة أيضًا في عُمان التي ركّزت على الاهتمام بتراثها الثقافي الفريد وبتنوّع طبيعتها. وتتمثّل نتيجة أخيرة لهذه الممارسات، بانطلاق مشروعات ذات مخططات توجيه مدروسة، على عقارات كبيرة المساحة، في مسقط ومحيطها. وقد منع الاجتياح العراقي في العام ١٩٩٠ قيام تطوّرات مماثلة في الكويت، فيما يتسبّب استمرار بعض السياسات المحافظة في دول المنطقة بإعاقة تطبيق استراتيجيّات التطوير العمراني لتأسيس مراكز خدمات دوليّة جديدة. لكنّ مشاريع ظهرت أخيرًا، كمدينة الملك عبد الله الاقتصاديّة شمالي جدّة، ومدينة الحرير في الكويت، تمثّل محاولات تمهيديّة للوصل مع وقائع التنمية الجديدة في مدن المنطقة. ولهذا ستواجه مدن شبه الجزيرة في المستقبل تحدّيات أكبر كي تغدو أكثر تنافسيّة في سياق النمو، من جهة، وكي تعتمد التدابير الآيلة إلى مزيد من التناغم وتطوير البنى العمرانية الأكثر استدامة واعتمادها، من جهة الأخرى.

وجهة نظر شخصيّة:
أسئلة لن تغيب عن بالنا

جسّدت العمارة في الأصل المعاني الأولى للتواصل والتعبير عن الأفكار والقيم والمعتقدات في الثقافة العربيّة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن في سياق عمارة ما بعد حقبة النفط، يتعلّق بما إذا كانت العمارة في منطقة شبه الجزيرة العربيّة تمثّل بالفعل فكرًا جمعيًّا للثقافة التي تحتضنها. أحد الأجوبة على ذلك، هو أنّه، ومع وجود مواقع التدفّقات العالمية ليس ثمّة من فكر جمعيّ واحد يمكن استخدامه نظريًّا كي يُعمّم، أو كي يُبنى عليه. بل هناك كثرة وتعدديّة. تتطلّب العمارة في شبه الجزيرة العربيّة بمطلع القرن الواحد والعشرين دراسة أكثر تفصيلًا، كما تكمن مساعي تطوير قدرتها على التعبير الرمزي بالمقدار الأقصى، في توكيد نفسها كنمطٍ تعبير إنسانيّ وسم بيئة الماضي المبنيّة. بهذا الفهم، فإنّ مشاريع كثيرة، معطوفة على طبيعة المكان، وفي أثناء تحقيقها نجاحات أكيدة باستجاباتها للتدفّقات العالميّة الراهنة، تطرح العديد من الأسئلة. هذه الأسئلة تتضمّن التالي:

ما هي عوامل ومعايير الاستدامة التي ينبغي اقترانها بالأفكار العالميّة حين تدخل السياق الثقافي المضيف، خاصّة تلك المتعلّقة بالعادات الاجتماعيّة؟ ما هو الأثر الاجتماعي-الثقافي والاجتماعي- السلوكي لتلك الأفكار على السكّان المحليين، وكيف يمكن التقليل من سلبيّاتها أو التخلّص منها، في حال وجدت؟ ما هو الثمن المتراكم لتقبّل هذه الأفكار العالميّة وكيف يمكن لها التأثير على الحياة اليوميّة للمواطن العادي؟ هل من موقع أو دور، في سياق هذه التطلّعات الاجتماعيّة العالميّة، للأفكار التقليديّة التي ما زالت تخاطب ثقافة هذه المنطقة في الوقت الراهن؟ وفيما تستحقّ هذه الأسئلة تحليلًا معمّقًا وتأمّلًا متواصلًا، فإنّها وبتكاملها في السجال الثقافي المعاصر، مُرشّحة للاختمار في الممارسات المستقبليّة.

ترجمه عن الإنكليزيّة لطفي الصلاح وفادي طفيلي